المعتزلة لقبحه عقلا قياسا على ما هو فان تكليف الاعمى بقط المصاحف
والزمن بالمشي وعبده بالطيران الى السماء يعد سفيها قلنا قياس
الغائب على الشاهد فاسد كيف والمكلف حكيم مطلق فالقبيح
تكليف المحال دليلنا بعد منه لجواز ان يخلق الله تعالى فيه الحياة والعلم
والقدرة مع انهم قالوا تكليف المحال لا خلاف في امتناعه قلنا
ان شرط التكليف الفهم ولا فهم للمحال حقيقي هو محال لان المحال يتناقض
تصاد الفهم اقول هذا القول من الاشعري مشكل مع قوله ان العقل مهدر
بالكلية اذ لا حكم للعقل اصلا عنده لكما مر فكيف يقول بجواز التكليف
عقلا ثم النزاع في هذه المرتبة في الجواز اذ لا نزاع في عدم وقوعه بالاجماع
وما نقل عن الاشعري من وقوع التكليف بما لا يطاق تحمل على المرتبة
الاولى لانها من قبيل ما لا يطاق عنده بما لا يقدر عليه المأمور
اي بما لم يقع متعلقا لقدرة المأمور اصلا لاعادة محال اما عقلا
فلان طلب الحصول في المحال لا يليق من الحكيم المتعال فالقبيح
هذا ممنوع الوقوع فقط قلت بل الجواز ايضا لانا لا نمنع الوجوب بمقتضى
الحكمة والوعد والفضل كما لا نمنع الايجاب بمقتضى الاختيار
واما نقلا فلقوله تعالى لا يكلف الله الآية وغيرها من الآيات واذا كان
التكليف بالمحال محالا فلا بد له اي للمأمور من قدرة لا يمتنع
للاستطاعة

الاستطاعة المقارنة للفعل فانها علة تامة قبل يمتنع سلامة الاسباب
والآلات المعتبرة لقدرة بها يتمكن المأمور من اداء ما لزمه
وانما قال بلا حرج غالبا ليخرج الحج بلا زاد وراحلة فانه قادر
وبلا راحلة فقط كثيرا واما بها فغالب وهي اي القدرة المفسرة
بما ذكر شرط لوجوب الاداء لا الاداء فغير موجودة اي الاداء
قبلها اي قبل القدرة المفسرة كالحج الفقير والزكوة قبل الحول فلو كانت
شرطا للاداء لما تقدم عليها ولاشترط نفس الوجوب لانه اي
الوجوب غير جزئي غير محتاج الى القدرة ولهذا تحقق
والمغمى عليه اذا لم يؤد الى الحرج ولا قدرة ثمة فالقبيح
نفس الوجوب لا تنفك عن التكليف المستلزم للقدرة فكيف تنفك
عن لازمه قلنا عدم الانفكاك ممنوع ولو سلم فمعنى استلزام
التكليف للقدرة ان الله تعالى لا يأمر العبد الا بما يستطيعه عند ارادة
احداثه فهذه القدرة لا تلزم التكليف مطلقا بل باعتبار وجودها عند
ارادة العبد احداث الفعل فهذا المعنى يتحقق في النائم والمغمى عليه
وانما المنتفي عنهما هو القدرة بمعنى سلامة الاسباب والآلات وهي
اي القدرة نوعان الاول اذ في ما ذكر من قدرة يتمكن بها من اداء